

12 March 2018
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠

الدورة الثانية

جنيف، ٢٣ نيسان/أبريل - ٤ أيار/مايو ٢٠١٨

استنتاجات من الدورة الأولى وتوصيات للدورة الثانية للجنة التحضيرية

ورقة عمل مُقدّمة من هولندا

مقدّمة

- ١ - تولت هولندا رئاسة الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، التي انعقدت في فيينا في الفترة من ٢ إلى ١٢ أيار/مايو ٢٠١٧. ومن منطلق رئاستها لهذه الدورة، ترى هولندا أنّ الدورة الأولى للجنة كانت عموماً دورةً بناءً أُرست الأسس اللازمة لدورة مثمرة من استعراضات المعاهدة تمهيداً لعقد مؤتمر الاستعراض في ٢٠٢٠. وفي المجموع، شاركت ١١٤ دولة طرفاً في أعمال الجلسات الست عشرة التي عقدتها اللجنة، وتم إصدار ٤٠ ورقة عمل. وعلاوة على ذلك، أجرت الرئاسة، ضمن إطار مختلف الجلسات، مشاورات مع أكثر من ١٠٠ دولة طرف، منها جلسات اتصال إقليمية نُظّمت خلال الأشهر التي سبقت انعقاد الدورة.
- ٢ - وتهدف ورقة العمل هذه إلى الإسهام في تحسين التواصل بين دورات اللجنة التحضيرية، وذلك بتسليط الضوء ضمن الموجز الوقائي لرئاسة الدورة الأولى على مجالات التطابق في وجهات النظر (NPT/CONF.2020/PC.I/WP.40)، وبإحالة توصيات موضوعية إلى رئاسة الدورة الثانية لكي تنظر فيها اللجنة طبقاً للولاية الموكلة إليها بموجب الفقرة ٤ من القرار ١ لمؤتمر استعراض المعاهدة وتمييدها لعام ١٩٩٥.
- ٣ - وقد أصدرت رئاسة الدورة الأولى وثيقتين. أولاهما الموجز الوقائي المذكور أعلاه لأعمال الدورة الأولى ولمختلف مواقف الدول الأطراف. وكان الموجز يهدف إلى تقسيم لمحة شاملة عن المناقشات التي دارت بشأن المعاهدة، تتضمن أكبر عدد ممكن من وجهات النظر، وتشكّل أساساً لإجراء لمزيد من المناقشات. وقد لوحظ أنّ هناك تباعد في المواقف بين الدول الأطراف بشأن بعض القضايا، وتقارب بشأن بعض القضايا الأخرى.



٤ - أما الوثيقة الثانية المعنونة "نحو عام ٢٠٢٠: تأملات لرئيس دورة اللجنة التحضيرية لعام ٢٠١٧" (NPT/CONF.2020/PC.I/14)، فهي تتألف من ثماني نقاط استتقتها الرئاسة من المناقشات التي جرت في هذه الدورة. وترى هولندا أنّ هذه النقاط تعكس وجهات نظر أساسية، مشتركة على ما يبدو بين الدول الأطراف، بشأن معاهدة عدم الانتشار ودورها الاستعراضية. وهذه النقاط الثمانية هي:

١ - تحتفظ معاهدة عدم الانتشار بأهميتها المحورية بالنسبة لدولها الأطراف التي أكدت من جديد التزامها بالمعاهدة وتنفيذ أحكامها.

٢ - تتضمن المعاهدة أهدافاً مشتركة تتقاسمها أطرافها. وعلى الرغم من اختلاف الرأي حول وتيرة التنفيذ، فإن الخطوات المحققة في الماضي قدماً بنزع السلاح وعدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية تعتبر عناصر تمكين وتعزّيد متبادل يوازن بعضُها بعضاً.

٣ - تُعتبر المعاهدة حجر الزاوية في النظام العالمي لمنع الانتشار ونزع السلاح النوويين. وهي تشكل بصفتها هذه جزءاً أساسياً من نظام الأمن الجماعي المعاصر. وتبرز التحديات الجغرافية السياسية الماثلة على الصعيد الدولي في الوقت الراهن دور المعاهدة الهام والحاجة إلى دعمها وتعزيزها.

٤ - تساعدنا المعاهدة على تخفيف حدة التوتر بين الدول وبناء جسور الثقة فيما بينها، وتساهم بالتالي في إيجاد عالم أكثر أمناً وأماناً وسلاماً. وتهدف المعاهدة، على نحو ما جاء في ديباجتها، إلى حماية الدول الأطراف وشعوبها من الدمار الناجم عن النزاعات النووية.

٥ - للمعاهدة دور محوري فيما نبذله من جهود على الصعيدين القانوني والسياسي لكفالة عدم الانتشار ونزع السلاح. وتشكّل تلك الجهود عمليّة مستمرة تستند إلى دورة استعراض المعاهدة. وتجمع المعاهدة بين نطاق شبه عالمي وإطار ملزم قانوناً.

٦ - من المهم أن نحافظ على الحوار الشامل للجميع المتسم بالانفتاح والشفافية في سياق اجتماعات المؤتمر الاستعراضي واللجنة التحضيرية. ولا بد أن نسعى إلى تحسين كفاءة هذه الاجتماعات وفعاليتها قدر الإمكان، بسبل منها كفالة أقصى قدر من الاستمرارية فيما بينها.

٧ - يجب، بناء على ذلك، أن نكفل الحفاظ على حيوية المعاهدة وعدم المساس بسلامتها واستمرارنا في العمل من أجل تحقيق عالميتها.

٨ - بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ المعاهدة التي تحل في عام ٢٠٢٠، ينبغي أن نعمل على تحديد المجالات التي يمكن إحراز تقدم فيها وأن نتعاون على المضي قدماً بالمعاهدة وأن نسعى إلى التوصل لحلول توفيقية عند الاقتضاء.

٥ - وشدّد العديد من الدول الأطراف، وكذا الخبراء المستقلون، على ضرورة زيادة فعالية وكفاءة أساليب عمل المعاهدة. فلا بُدّ من تحسين التواصل بين الدورات المتتالية للجنة التحضيرية، وبين اللجنة التحضيرية والمؤتمر الاستعراضي، وذلك من أجل إنتاج المزيد من المدخلات الموضوعية في المؤتمر الاستعراضي وتفادي تكرار البيانات والمناقشات التي لا لزوم لها.

- ٦ - والغرض من ورقة العمل هذه هو الإسهام في تحقيق تلك الأهداف. فمن المهم أن يعمل المشاركون في الدورات الثلاث المتتالية للجنة التحضيرية على الخروج بنتائج أو استنتاجات موضوعية ضمن المجالات الممكنة، وأن تُسهّم الدورة الحالية في تحقيق هذا الهدف بأقصى ما يمكن. وهذا من شأنه أن يُقلّل الأعباء والضغوط على مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٢٠ ويساعد في تركيز المناقشات على النتائج الملموسة.
- ٧ - ومع ذلك، لا ينبغي للدول الأطراف أن تتحاشى المناقشات المتعلقة بالمواضيع الخلافية إذا ما أُريد لدورة استعراض المعاهدة أن تكون ذات جدوى. كما لا ينبغي أن يُسمح لهذه المواضيع بأن "تُفسد" أو تُعرقل التقدّم المحتمل بشأن المسائل الأخرى المعروضة على اللجنة التحضيرية.

الموجز الوقائي لرئيس الدورة الأولى للجنة التحضيرية

اعتبارات عامة

- ٨ - من المهم، رغم الاختلافات في وجهات النظر بين الدول الأطراف، ألا تغيب عن البال المصالح المشتركة التي تتقاسمها جميع الدول بموجب المعاهدة. وبالفعل، تعكس الفقرات الخمس الأولى من الموجز الواقعي لرئيس الدورة الأولى درجة كبيرة من توافق الآراء بين الدول الأطراف بشأن دور المعاهدة وتنفيذها، بما في ذلك التوافق على الوثائق الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥ وللمؤتمر الاستعراض في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠؛ وبشأن آفاق مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٢٠؛ وأهمية بلوغ مستوى عالمية في الانضمام إلى المعاهدة.

- ٩ - وقد تم التطرق في الفقرة ٦ من الموجز إلى الإجراء ٢٢ من خطة العمل لعام ٢٠١٠، الذي يُعنى بالتحقيق في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وأشار العديد من الدول الأطراف خلال الدورة الأولى إلى أهمية نقل المعارف وبناء القدرات وتشجيع التفكير النقدي. ودُكر في الفقرة ٧ أنّ "الدول الأطراف شددت على أهمية تشجيع المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة والرجل على قدم المساواة في عملية عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية". وقد اتّسمت الدورة بمستوى عالٍ من التطابق في وجهات النظر بشأن مسألة التحقيق وأيضاً بشأن دور نوع الجنس فيما يتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين.

أساليب العمل

- ١٠ - جاء في الفقرات ١٣٤ إلى ١٣٦ من الموجز الوقائي ما يلي:
- أكدت الدول الأطراف من جديد غرض العملية الاستعراضية على النحو المبين في مقررات مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠. وتبادلت الدول الأطراف الآراء بشأن عدد من المقترحات المحددة، منها تعزيز التفاعل في النقاشات؛ وزيادة المساءلة من خلال كفاءة الشفافية والإبلاغ؛ وزيادة مشاركة المرأة في الوفود؛ وتمكين اللجنة التحضيرية من اتخاذ قرارات موضوعية؛ وتسيير العمل استناداً إلى النص المتداول سعيًا لتمكين كل من دورات اللجنة التحضيرية من البناء على التقدم المحرز في الدورة السابقة؛ وكفاءة تنظيم الوقت بفعالية؛ وإعادة النظر في المواضيع التي تنظر فيها الهيئات الفرعية. وجرى التسليم أيضاً بضرورة ضمان الكفاءة والفعالية والتنسيق والاستمرارية طوال الدورة الاستعراضية. وفي ذلك السياق، كانت هناك دعوات لجملة أمور منها تعيين المبكر لرؤساء المؤتمر الاستعراضي

ورؤساء دورات اللجنة التحضيرية؛ وتشجيع رؤساء المؤتمر ورؤساء اللجنة، السابقين منهم وال الحاليين، على أن يكونوا جاهزين لإجراء مشاورات مع الرئيس القادم للمؤتمر ومع رؤساء اللجنة القادمين فيما يتعلق بالمسائل العملية المتصلة بمسؤولياتهم؛ ومواصلة التوعية وممارسة عقد حوارات إقليمية قبل كل دورة.

١١ - إن دورة استعراض المعاهدة تقوم بوظيفة هامة. فالمعاهدة، كمنظومة حيّة، تتطور وتتقدم، مما يعني أنها تتطلب تعهدًا وتعزيزًا مستمرين لكي تُحافظ على جدواها وتتكيف مع الظروف المتغيرة، وتواجه التحديات الجديدة. وبذلك، تشكّل عملية الاستعراض قناة لتوجيه هذه العمليات. غير أنّ الغالبية العظمى من الخبراء والمسؤولين، الذين تمت استشارتهم، أفادت بأنّ هناك نقصاً في فعالية وكفاءة أساليب عمل آلية استعراض المعاهدة. ولكن من الصعب تحويل هذا التوافق الناشئ إلى عمل سياسي خلال اجتماعات دورة الاستعراض.

١٢ - وعلى رؤساء هذه الاجتماعات أن يعملوا معا وعن كثب من أجل التأكيد على أهمية هذا الموضوع وعلى أنّ تحسين أساليب العمل يساعد، ولا يعوّض، التّقدم في المسائل الجوهرية. فالتعاون بين الأعضاء يكتسي أيضا أهمية في الحيلولة دون ازدواج العمل وفي جعل دورة الاستعراض تكتسي قدراً أكبر من النجاعة. وفي هذا السياق، لا بُدّ في أقرب وقت ممكن من تقديم الترشيحات لرئاسة الاجتماعات في عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠.

١٣ - ومن الأهمية بمكان توسيع وتعميق الشعور بتولي زمام المعاهدة باعتبارها صكاً أمنياً عالمياً يعود بالنفع على جميع الأعضاء. ولذلك، لا بد للرؤساء من العمل وفق مبدئي الشفافية والشمول. كما أنّ النهج القائم على عقد سلسلة من اجتماعات التوعية الإقليمية يُسهّل هذه الشفافية وهذا الشمول ويزيد منهما، ويرفع بالتالي من مستوى الشعور بملكية زمام نظام المعاهدة. وهذا يعني في جملة ما يعني تجنّب صنع القرار ضمن مجموعات صغيرة، ومراعاة المدخلات الإقليمية، والاستعداد لإجراء مباحثات ثنائية مع جميع الدول الأطراف.

نزع السلاح

١٤ - فيما يتعلّق بنزع السلاح، ورد في الفقرة ٨ من الموجز الوقائي ما يلي:

أكّدت الدول الأطراف مجدّدا التزامها بالتنفيذ الكامل والفعال للمادة السادسة من المعاهدة. وأشار إلى أن الدول الأطراف ملتزمة باتّباع السياسات التي تتسق تماما مع المعاهدة والإسهام في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وفي ذلك السياق، دعيت الدول الأطراف إلى استخدام الدورة الاستعراضية الحالية لتحديد ووضع تدابير فعالة من أجل التنفيذ الكامل للمادة السادسة، والتفاوض بشأنها.

١٥ - تعكس الفقرة ١٣ من الموجز الصلات القوية التي أُقيمت خلال الدورة الأولى للجنة التحضيرية بين نزع السلاح من جهة وبين السلام والأمن والاستقرار وبناء الثقة على المستوى الدولي من جهة أخرى. ومن المهمّ للمناقشات خلال الدورات القادمة للجنة أن تراعي التطورات المستجدة ضمن هذه السياق الأوسع. ويعكس الموجز أيضا سمة التعاضد بين نزع السلاح وعدم الانتشار. وقد تم الإعراب خلال الدورة الأولى عن مخاوف من إمكانية أن تزيد حيازة الأسلحة النووية من نسق الانتشار؛ وذهبت الآراء أيضا إلى أنّ الضمانات القوية في مجال عدم الانتشار أساسية لتهيئة الظروف المواتية لمواصلة نزع السلاح.

١٦ - وفي الدورة الأولى للجنة التحضيرية، رحّبت الدول الأطراف بالإجراءات المتخذة من أجل تنفيذ المعاهدة الجديدة بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت الجديدة). وسلّمت أيضاً بقيمة المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن إزالة قذائفهما المتوسطة والأقصر مدى، وأعربت عن قلقها إزاء المسائل المتعلقة بتنفيذها، ودعت إلى بذل جهود للحفاظ على حيويتها وحلّ مسائل التنفيذ وفقاً لأحكام المعاهدة، ويشمل ذلك لجنة التحقق الخاصة المنشأة بموجبها.

١٧ - وقد تطرّقت المناقشات إلى عدّة معاهدات وصكوك ومبادرات ضمن سياق تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، وشملت التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ودخولها حيز النفاذ، والتطورات في مجال التفاوض على إعداد معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وعلى وجه الخصوص، كانت هناك درجة عالية من التطابق في وجهات النظر بين الدول الأطراف بشأن دور اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتطوير نظام الرصد الدولي، وبشأن الشفافية والإبلاغ، فضلاً عن أهمية جهود التحقق من نزع السلاح النووي.

١٨ - ويبيّن من الموجز أنّ الدول الأطراف قطعت شوطاً أولاً بمناقشة المفاوضات المتعلقة بمعاهدة حظر الأسلحة النووية. وقد تم منذ ذلك الحين اختتام المفاوضات بشأن هذه المعاهدة واعتماد نص نهائي لها. ومن المهم التّطرّق إلى النقاط المثيرة للقلق بشأن التأثير المحتمل لهذا الصك على معاهدة عدم الانتشار ودورها الاستعراضية. وهذا الأمر سوف يتطلّب العمل وفق نهج مناسب وعملي لإجراء مناقشات بشأن هذه المسألة في الدورات المتبقية للجنة التحضيرية.

عدم الانتشار والقضايا الإقليمية

١٩ - فيما يتعلّق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، وردت الملاحظة التالية في الموجز الوقائي:

أكدت الدول الأطراف من جديد تأييدها للقرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذته مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدتها، ١٩٩٥، وأشارت إلى تأكيد مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠١٠ لأهداف وغايات ذلك القرار. وجددت التأكيد أن قرار عام ١٩٩٥ سيظل سارياً إلى أن تتحقق أهدافه وغاياته، وأن هذا القرار الذي شاركت في تقديمه الدول الوديدة للمعاهدة هو عنصر أساسي من نتائج مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدتها، ١٩٩٥، ومن الأساس الذي قام عليه تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى دون تصويت في عام ١٩٩٥. وأشارت الدول الأطراف إلى اعتزامها اتخاذ، بشكل فردي وجماعي، جميع التدابير اللازمة الرامية إلى تنفيذه على الفور.

والفقرات ٩٦ إلى ١٠١ من الموجز يمكن أن تشكّل نقطة انطلاق لإجراء مناقشات بشأن هذه المسألة في الدورات المتبقية للجنة التحضيرية.

- ٢٠ - وفيما يتعلق بمسائل منع الانتشار، نوقشت في الدورة الأولى للجنة مسالة وضع خطة العمل الشاملة المشتركة. وأعرب العديد من الدول الأطراف عن ترحيبه بالتنفيذ الجاري. ولوحظ في الفقرة ١٠٢ من الموجز أنّ "الدول الأطراف أبرزت الدور الحيوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في التحقق من تنفيذ جمهورية إيران الإسلامية لالتزاماتها المتصلة بالمجال النووي بمقتضى الخطة، وفي رصد ذلك التنفيذ".
- ٢١ - وكان هناك اتفاق عام بشأن خطر الانتشار الذي تُشكّله جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولوحظ في الموجز أنّ:

الدول الأطراف أدانت بأشد العبارات التجارب النووية الخمس التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما فيها التجربتان اللتان أجريتا في ٦ كانون الثاني/يناير و ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، وعمليات الإطلاق المتكررة للقذائف التسيارية، في انتهاك وتجاهل صاخر لقرارات مجلس الأمن. وحثّت الدول الأطراف بقوة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أن تمتنع عن إجراء أي تجارب نووية أو عمليات إطلاق أخرى تستخدم فيها تكنولوجيا القذائف التسيارية، وفقاً لقرارات المجلس ذات الصلة، وأن تتخلى عن سياستها الرامية إلى بناء قواتها النووية، التي تقوض النظام العالمي لعدم الانتشار.

- ٢٢ - واتفقت الدول الأطراف إجمالاً على القضايا الأهم المتعلقة بعدم الانتشار، من قبيل دور الإجراءات الوقائية النووية وتطويرها وتنفيذها من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأهمية العمل الذي تقوم به الوكالة في مجال الأمن النووي، وضرورة الحرص على ألا تساعد الصادرات ذات الصلة بالقطاع النووي مساعدة مباشرة أو غير مباشرة في استحداث أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى، وأن تكون هذه الصادرات متفقة تماماً مع أهداف ومقاصد المعاهدة على النحو المنصوص عليه خاصة في المواد الأولى والثانية والثالثة، ومع القرار المتعلق بمبادئ وأهداف عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي التي اعتمدها مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض المعاهدة وتمديداتها.

استخدامات الطاقة النووية في الأغراض السلمية

- ٢٣ - كان هناك أيضاً تطابق واسع في وجهات النظر بشأن القضايا المتصلة بالحق في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وهذا من شأنه أن يتيح للجنة التحضيرية مواصلة تطوير مناقشاتها بهذا الخصوص. ومن المهم للدول الأطراف، مثلاً، أن تتواصل مع أطراف من غير المشاركين في الحقل النووي حتى يتم إطلاع العاملين في مجال التنمية الدولية على الإسهامات التي يمكن أن تُقدّمها الطاقة النووية في بلوغ أهداف التنمية المستدامة. فالتطبيقات النووية تقوم بدور أساسي في مجالات كالصحة البشرية، وإدارة المياه، والزراعة، وسلامة الغذاء والتغذية، والطاقة، وحماية البيئة.

التوصيات

- ٢٤ - على ضوء ما تقدّم، تعرض هولندا، بصفتها رئيس الدورة الأولى للجنة التحضيرية، التوصيات التالية لكي تنظر فيها اللجنة ضمن سياق التحضير لعقد مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٢٠.

٢٥ - وتوصي هولندا اللجنة التحضيرية بأن:

- (أ) تُحدّد نقطة انطلاق مشتركة وإطار مرجعي مشترك للمناقشات في دورة الاستعراض الحالية، وذلك بالاستناد إلى النقاط الثمانية الواردة في الورقة المعنونة ”نحو عام ٢٠٢٠: تأملات لرئيس دورة اللجنة التحضيرية لعام ٢٠١٧“ (NPT/CONF.2020/PC.I/14)؛
- (ب) تُعيد تأكيد الالتزامات السابقة التي قُطعت بموجب معاهدة عدم الانتشار، والتي ترد في الفقرات ١ إلى ٥ من موجز الرئيس الوقائي لأعمال الدورة الأولى للجنة التحضيرية؛
- (ج) تُطوّر المناقشة بشأن التعليم ونوع الجنس واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وذلك بالاعتماد على الفقرات ذات الصلة من الموجز واتخاذها نقطة انطلاق؛
- (د) تَبْحَث أفكارا وتقدّم تدابير لأجل تعزيز نتائج اجتماعات دورات استعراض المعاهدة، وذلك بتحسين أساليب عملها، والاستفادة من المناقشات التي جرت في الدورة الأولى للجنة، حسبما جاء في الموجز الوقائي، واتخاذ تلك المناقشات أساسا للمداولات؛
- (هـ) تُؤكّد أهمية أن يتمّ في أقرب وقت ممكن تقديم الترشيحات لرئاسة الاجتماعات في عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠، وتواصل استكشاف الأفكار لزيادة التواصل والتعاون فيما بين الرؤساء؛
- (و) تحدّد كيف يمكن للنهج أو المؤتمرات أو الصكوك أو المبادرات أو المنظمات الإقليمية أن تساعد في تعزيز تنفيذ المعاهدة؛
- (ز) تُعيد تأكيد التزامها بالتنفيذ الكامل والفعال للمادة السادسة من المعاهدة، وتُذكر جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزامها في مجال بذل المزيد من الجهود لتخفيض ترساناتها النووية والقضاء عليها في نهاية المطاف، وتؤكد مجددا أهمية مواصلة تنفيذ الاتفاقات الثنائية بشأن تحديد الأسلحة المبرمة بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة؛
- (ح) تُطوّر العلاقة بين نزع السلاح النووي وعدم انتشاره من جهة وبين السلم والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي من جهة أخرى، وتناقش دور تدابير الحدّ من المخاطر وحوارات الاستقرار الاستراتيجي؛
- (ط) تدفع قُدما بنسق النقاشات المتعلقة بالشفافية والإبلاغ والتحقق من نزع السلاح النووي، وذلك ربما بواسطة عقد حلقات نقاش خاصة أو أحداث جانبية أو نقاشات على مستوى الخبراء؛
- (ي) تُشجّع التّعقل البراغماتي وضبط النفس المتبادل عند مناقشة معاهدة حظر الأسلحة النووية، وتسلم بأنّ إجراء مثل هذه المناقشة لا يعني بالضرورة إقرار تلك المعاهدة أو القواعد الواردة فيها، وتؤكد أنّ معاهدة عدم الانتشار تظلّ تشكّل حجر الزاوية في نظام نزع السلاح النووي وعدم انتشاره؛
- (ك) تُناقش القضايا الإقليمية، بما في ذلك إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى وخالية من تهديدات الانتشار في الشرق الأوسط، وتتخذ الفقرات ذات الصلة من الموجز الوقائي منطلقا في ذلك النقاش؛
- (ل) تُعيد تأكيد فقرات الموجز الوقائي التي لها صلة بالمسائل الهيكلية المتعلقة بعدم الانتشار، وتسعى حيثما أمكن إلى استغلال الفرص المتاحة للدفع قُدما بنسق مناقشة مسائل من قبيل دور الإجراءات الوقائية النووية وتطويرها، وتبعات الانسحاب من المعاهدة.